

استدنى الصفة باعتبار تركيبه مع بناء على الوضع التام وهو يقع بدل على معنى
 من أجله الحلة المقررة بها مطابقة للبناء ولقاء والكاف والفاء في بابي الألف
 وأياك وآت بدل على معنى ما يدل عليه التغيير من الصفات الثلاث التي تضمنها أو
 لتكوين بدل على معنات يدل عليها اللفظ التام كما تقول في نفسه متعلق بدل
 وصفة معنى لوصول الخبر مستترا بحروف وتلحق حالا وصفة وتبينها بدل إلى
 اللفظ والمعنى واخرى من الخبر فإنه ليس في نفسه معنى بل هو عبارة عن
 معنى في اللفظ آخر وعلى الأخير في معنى البناء وعلى الأول يحمل الوجه بين خبر الموصفة
 معن والتمثيل والوصف خبر مجزوف والمبتدأ والمخبر حال الموصفة مقررات أي غير
 مقررات مجزوف فلا يدخل الفعل لأن خبره مقررات ولا يخرج البسيط لصدق
 سلب قران الخبر عن عدمه إذ السلب قولك ليس عندك من الموضوع فإنه منع ما
 قولك إذ عليه العمل طابق مقررات باجتماع الألف واللام والقران الحكم الخبر
 يستلزم قران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير مقررات فالقران
 الفعلي مطابق الزمان في الفعل على وجه التسامح والمراد بالقران المنفي
 الأقران وضعاً فالدر على عكسه نحو اسم الفاعل واخراته واسماء الأفعال
 ولا على طرفه نحو من يبس باحداً لأنه التثنية لا يشترط التعيين سواء كان
 معنياً أو لا يدخل المصارع وعوله التثنية صفة الألف ومنه قوله جمع حاتم
 وضعي ما يوجد في المخصوص له دون غيره وقد يرمم بألف كقوله مقوله على فرد
 حقيقة واحدة فقط ولا عرضياً وإنما لم يقل من خصائصه احتسار اللفظ
 الصلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والحاصه دخول اللام قدم العلامات
 للفظية لأنها في الدلالة أظهر ثم قدم ما يدخل في الألف وهو اللام وأخرها الحرف
 الآخر وهو الجاء والتثنية ثم قدم الجاء لأن التثنية في الحروف وحدها انفراداً كما

هذا هو اللفظ المعنى
 هذا هو اللفظ المعنى
 هذا هو اللفظ المعنى
 هذا هو اللفظ المعنى

ثم قدم من الصفات الأضداد ليقضيها بالعارض للفظية أيضاً وهو الخبر والجر والبناء
 خصت للام بالألف لا فادتها التعريف المحقق وحلت على اللام المعرف اللام الذي يقع
 للتعيين وفيه الخبر أنما خبره كونه على المصاف إليه المحقق وقيل كونه خبره
 الخبر وفيه أيضاً أنما يدخل الفعل لأنه لما حطت حركاته على أصل
 في البناء أعراباً كونه وهو الخبر مع الخبر لأنه من باب الألف في الألف واللام
 الخبر عن رتبة الأصل منع شيء ما هو الأصل في الألف وفيه خصصت الخبر
 رتبة فوق الألف واللام والتثنية في الألف واللام المحقق القائمة وفراخر الألف
 توين لترتبه والعلامة ناقصه أسوة لا يجابها لا لقطع عما بينه وبين الفعل
 الألف واللام على قسما جازان والعصاة الصفات الفاعل فرع له فلا يعتد به
 ولا خصصه من كل من الألف واللام والعوض من الصفات الفاعل فرع له فلا يعتد به
 ومقابلته فوالجمع بالاسم ولما ما هو عن حرف العلة في نحو عمل المحول
 على ما هو عوض المصا واليد طرف الباب والاضافة أي كونه مضافاً بمقد
 حرف الخبر لا لاستلزامه معاقبة التثنية أو ما في حكمه وقد عرفنا اختصاصه ما هو
 لا اختصاص لوزنهما من التعريف والتخصيص والتخفيف مجزوف عما ذكر من التثنية
 وما قام مقامه والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول على طرف الباب والأسناد إليه
 أي على الاسم والحكم عليه بالمصروف باعتبار الطبيعة التوجيه دون التصنية ليسف
 من اللفظ المحقق عرفاً فيفيد الخبر وإنما خص به لأن الفعل وضع لا يكون أبداً
 مستند فقط فاجعل مستند إليه يلزم خلافه وضعه وإنما انفردت هذه الجملة
 كونه ما يعطى الخبر لوقوعه في كل ما يخصه إذا اختصص اللام بقية
 الفاعل التعريفات واصناف اللام والميم ويتضمن اللفظ اختصاصه بكونه مضافاً
 إليه واختصاصه بكونه موصوفاً وذلك حاله ومعناه ومعتاداً ونحو ذلك واصناف

لا بد من العلم باللفظ المعنى
 أن يكون من صفات اللفظ المعنى
 غيره كما أن اللفظ المعنى
 واللفظ المعنى
 يتخصص بها اللفظ المعنى
 من تراص الاسم أن وجوه
 واسم مما ولا يمنع ليس وقيل
 وغيره ثم

Copyrighted material